الأمم المتحدة

A/ES-10/578–S/2013/32

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.: General
21 January 2013
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة
البند ٥ من جدول الأعمال
الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية المحتلة وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة

مجلس الأمن
السنة الثامنة والستون

رسالتان متطابقتان مؤرختان ١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣ موجهتان إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن من المراقب الدائم لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة

لقد كتبت رسائل في مناسبات عديدة لتوجيه انتباه المجتمع الدولي إلى الوضع الحرج في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وهي الأرض التي تشكل دولة فلسطين. وفي كل من هذه الرسائل، التي أُرسل آخرها في ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، أكدنا قلقنا البالغ إزاء ما ترتكبه إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، من انتهاكات جسيمة للقانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان، بما في ذلك حملة الاستعمار الاستيطاني التي تشنها، وهي أعمال تسبب زعزعة الوضع وتقويض فرص السلام.

وفي كل من هذه الرسائل، أهبنا بالمجتمع الدولي، ولا سيما مجلس الأمن، أن يفي بالتزاماته باحترام القانون الدولي وكفالة احترامه، ويحدد التدابير الضرورية لإجبار إسرائيل على الكف عن جرائم الحرب التي ترتكبها، وإنقاذ فرص السلام. وللأسف لا يزال مجلس الأمن في مأزق على الرغم من المواقف المتخذة بتوافق جلي في الآراء بشأن عدم قانونية سياسات إسرائيل وممارساتها ضد الشعب الفلسطيني، وبشأن الحاجة الماسة إلى تحقيق التقدم نحو الحل القائم على وجود دولتين باعتباره الحل الأنجع لتسوية هذا الصراع المستمر منذ عقود.

230113 220113 13-21208 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

ولا بد من التوكيد بهذا الخصوص على حقيقة التوافق الدولي في الآراء بأن سياسات إسرائيل الاستيطانية غير القانونية تشكل على وجه التحديد الخطر الرئيسي الذي يهدد الرؤية المتمثلة في وجود دولتين، فلسطين وإسرائيل، تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن على أساس حدود ما قبل عام ١٩٦٧، كما تشكل العقبة الرئيسية أمام عملية سلام ذات مصداقية، والمصدر الرئيسي لعدم الاستقرار والتوتر وعدم الثقة. وقد آن الأوان للعمل على أساس هذا التوافق في الآراء من أجل إنهاء ما يعاني منه الشعب الفلسطيني من اضطهاد ونزع ملكية وحرمان من الحقوق، ولإحلال عهد السلام والاستقرارالذي طال انتظاره.

ومع ذلك، فقد أعلنت إسرائيل مرة أخرى عن خطط لبناء ١٩٨ وحدة استيطانية غير قانونية أخرى في الأرض الفلسطينية المحتلة. وهذه الخطط، التي تأتي في أعقاب الإعلانات الاستفزازية التي صدرت مؤخرا وتنبئ عن نية تشييد آلاف الوحدات الاستيطانية، تشمل ٨٤ وحدة استيطانية في مستوطنة ''كريات عربا'' غير القانونية الشديدة التطرف في الخليل و ١١٤ وحدة في مستوطنة ''إفرات'' غير القانونية، في انتهاك خطير لجميع القواعد القانونية، بما فيها القانون الدولي الإنساني، وقرارات مجلس الأمن، والالتزام بتجميد جميع الأنشطة الاستيطانية بموجب خريطة الطريق.

ومرة أخرى، شارك مئات الفلسطينيين اليوم في مقاومة وتحد شعبيين بالوسائل السلمية للممارسات الاستعمارية غير القانونية للاحتلال، حيث تجمعوا في قرية بيت إكسا إلى الشمال الغربي من القدس الشرقية المحتلة، احتجاجا على مصادرة إسرائيل لأراضي القرية. وجاءت هذه المظاهرة في أعقاب إنشاء قرية باب الشمس فيما يسمى بمنطقة ''E1'' في ١١ كانون الثاني/يناير، كوسيلة للاحتجاج المدني غير العنيف على خطط إسرائيل بإنشاء مستوطنة غير قانونية في تلك المنطقة، وهو إجراء من شأنه أن يقطع التواصل الإقليمي لدولة فلسطين ويهدد بقاءها. وللأسف لا تزال إسرائيل تعرقل وصول الفلسطينيين إلى المنطقة، بعد الإبعاد القسري للمتظاهرين المسالمين عنها. وعلى الرغم من ذلك، وبنفس الروح التي سادت في باب الشمس، أنشأ الناشطون في بيت إكسا قرية خيام سموها الكرامة، احتجاجا على مصادرة الأراضي وعلى الخطط الرامية إلى تطويق القرية وعزلها باستخدام جدار الضم الذي بنته إسرائيل، وهي مسألة بالغة الأهمية أثرتها في رسالتي المؤرخة ١٠ كانون الثاني/يناير. وشدد أحد الناشطين، في بيان أدلى به، على أن الاحتجاج يهدف إلى تحقيق جملة أهداف منها ''توجيه رسالة إلى إسرائيل وإلى جميع المجتمعات الديمقراطية بأننا بشر ونريد السلام ... وأننا نسعى لحياة خالية من الحواجز ونقاط التفتيش والمستوطنات''. وكذلك نُظمت مظاهرة سلمية اليوم في قرية عزبة الطبيب بمنطقة قلقيلية للاحتجاج على الخطط الإسرائيلية الرامية إلى هدم مدرسة في القرية.

وفي هذا الخصوص، تمادت إسرائيل خلال هذه الفترة في تدمير الممتلكات الفلسطينية. ففي ١٤ كانون الثاني/يناير، هدمت قوات الاحتلال الإسرائيلية أربعة بيوت فلسطينية في التلال الجنوبية للخليل، منها بيت في قرية أم الخير تابع لشعيب الهذالين، وهو لاجئ فلسطيني ظل عاجزا عن الكلام بعد إصابته بسكتة، مما أدى إلى تشريد ثمانية أشخاص، منهم أربعة أطفال. ودمرت قوات الاحتلال أيضا بيت راع اسمه زياد المخمري في منطقة شاكية، ومنزلي وليد سلجبور ومحمد على عيسى عطيه، مما ترك ١٥ شخصا بلا مأوى وسط شتاء قارس.

وفي اليوم التالي، وهو ١٥ كانون الثاني/يناير، دمرت قوات الاحتلال الإسرائيلية منزل ناصر رجبي في منطقة تقع شمال بيت حنينا، حيث كان يعيش مع زوجته وأطفاله الستة. وفي نفس اليوم دمرت قوات الاحتلال الإسرائيلية بيتا مكونا من طابقين في بلدة صور باهر، ينتمي لعارف عامرة البالغ من السن ٧١ عام، وكانت تسكنه سبع أسر. وفي ١٧ كانون الثاني/يناير، واصلت قوات الاحتلال أيضا التحرش بالأسر البدوية وتدمير ممتلكاتها، حيث هدمت ٧٠ هيكلا فلسطينيا، منها سقائف سكنية وحظائر للحيوانات تابعة لـ ١٢ أسرة فلسطينية في وادي المالح بشمالي غور الأردن.

وفي الوقت نفسه، يواصل المستوطنون الإسرائيليون حملتهم الإرهابية ضد المدنيين الفلسطينيين وممتلكاتهم في الأرض الفلسطينية المحتلة. وفي ١٣ كانون الثاني/يناير، دهس مستوطن إسرائيلي بمركبته علي جهالين البالغ من العمر سبع سنوات وهو في طريقه إلى المدرسة في أبو ديس في منطقة القدس الشرقية المحتلة، ونُقل الطفل إلى المستشفى في حالة خطيرة. وقد تحولت ظاهرة قيام المستوطنين بدهس الأطفال الفلسطينيين إلى ممارسة معهودة. وبسبب ما أثارته من خوف، أصبحت أسر فلسطينية كثيرة الآن ترفض السماح لأطفالها بالذهاب إلى المدرسة أو العودة منها دون مرافقة.

وأعقب هذا الحادث المؤسف قيام مجموعة من المستوطنين في ١٥ كانون الثاني/يناير بإنشاء مستوطنة غير قانونية على أرض تملكها أسرة فلسطينية من بلدة تقوع الواقعة شرقي بيت لحم. وهاجم المستوطنون الأسرة، تحت حماية جنود إسرائيليين، فأصابوا عددا كبيرا من أفرادها بجراح وأرغموا الملاك الفلسطينيين على ترك أرضهم. وفي أعمال استفزازية مماثلة، بدأ مستوطنون إسرائيليون في ١٦ كانون الثاني/يناير ردم الأرض لتوسيع مستوطنة ”مسكيوت“ غير القانونية في شمالي غور الأردن، ومستوطنة ”إيلون موريه“ إلى الشمال الشرقي من نابلس.

وفي ١٧ كانون الثاني/يناير، اقتلع مستوطنون ٩٥ شجرة من أشجار الزيتون التي تملكها أسرتان فلسطينيتان في قرية حسان الواقعة غربي بيت لحم. ودُمرت قبل ذلك في ١١ كانون الثاني/يناير أكثر من ٢٠٠ شجرة زيتون في قرية قصرة بالقرب من نابلس. وقد تعرضت هذه القرية، شأنها في ذلك شأن قرى كثيرة أخرى في منطقة نابلس، لهجمات عنيفة متكررة شنها مستوطنون متطرفون أتوا من مستوطنات غير قانونية قريبة، ومن ما يسمى بـ ”البؤر الاستيطانية“. ولا تزال الحكومة الإسرائيلية تسمح لمرتكبي هذه الجرائم بالإفلات من العقاب، مما يعزز لديهم الشعور بالأمان، ويشجع الخروج على القانون.

وفي حين يشهد المجتمع الدولي استمرار هذه الانتهاكات الإسرائيلية التي لا هوادة فيها لحقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وكرامته، يجب أن نشير إلى أن كثيرا من هذه الانتهاكات تشكل أيضا جرائم حرب يجب أن تُساءل عنها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال. وبدون المساءلة، فإن احتمالات كبح جماح هذا السلوك غير القانوني ستظل بعيدة، وستترتب على ذلك آثار بعيدة المدى فيما يتعلق بهدف إحلال السلام والأمن.

ولا تزال القيادة الفلسطينية ملتزمة بالسير في طريق السلام والحل القائم على وجود دولتين، وهي تشير إلى أهمية التنازل بقبول ٢٢ في المائة فقط من مساحة فلسطين التاريخية، وهو تنازل تم في سياق الرؤية الدولية للسلام العادل والاستقرار في منطقتنا. ولذلك فإننا نواصل مناداة المجتمع الدولي، ولا سيما مجلس الأمن، عملا بواجباته المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة، إلى الوفاء بالتزامه بهذه الرؤية، واتخاذ إجراء عاجل وملموس لكفالة احترام سيادة القانون، بما في ذلك قرارات الأمم المتحدة، من أجل وقف تدهور الوضع وإنقاذ الحل القائم على وجود دولتين وفرص السلام.

وتأتي هذه الرسالة متابعة لرسائلنا السابقة البالغ عددها ٤٥٠ رسالة التي وجهناها إليكم بشأن الأزمة المستمرة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، منذ ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. وهذه الرسائل، المؤرخة من ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ (A/55/432-S/2000/921) إلى ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣ (A/ES-10/577-S/2012/23) تشكل سجلا أساسيا للجرائم التي ترتكبها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، ضد الشعب الفلسطيني منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. ويجب أن تُحاسب إسرائيل على جميع جرائم الحرب وأعمال إرهاب الدولة والانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان هذه التي ترتكبها ضد الشعب الفلسطيني، ويجب أن يُساق الجناة أمام العدالة.

أرجو ممتناً تعميم نص هذه الرسالة بوصفه وثيقة من وثائق الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة، في إطار البند ٥ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) رياض **منصور**
السفير، المراقب الدائم
لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة